تونس في: 18 جانفي 2018

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

عملا بالفصل 96 من الدستور والفصل 145 من النظام الداخلي أتوجه بالسؤال الكتابي التالي إلى السيد وزير التجارة.

الموضوع: بخصوص فقدان السميد.

سيدي،

سبق أن أكدتم من خلال بعض المنابر الإعلامية أن أزمة توزيع السميد ناجمة عن استعماله في إعداد خبز الطابونة والملاوي والمرطبات والعلف، تبعا لذلك، نرجو منكم مدنا بالمعطيات التالية:

1. الكميات المستوردة سنويا من القمح لإعداد السميد،
2. مبلغ الدعم المتعلق بالسميد،
3. نسبة كمية السميد المستعمل بطرق غير شرعية في إعداد خبز الطابونة والملاوي والمرطبات والعلف،
4. الإجراءات التي اتخذتموها لوضع حد للتجاوزات المرتكبة في توزيع السميد،
5. هل فكرتم في إعداد مشروع قانون لتنظيم كل المهن المتدخلة في مسالك التوزيع مع التنصيص على عقوبات مالية وبدنية صارمة وناجعة وفعالة من شأنها جبر ضرر الخزينة العامة أضعافا مضاعفة،
6. هل فكرتم في إنعاش المجلس الوطني للخدمات وإخراجه من غيبوبته العميقة لكي ينجز مهامه المتمثلة أساسا في تأهيل قطاع الخدمات وتنظيم كل أنشطة الخدمات بقوانين متطورة بعيدا عن الأجوبة الجوفاء والدراسات التافهة والإجتماعات العقيمة وإهدار المال العام ،

تقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير.

والسّـــــــلام

النائب عن حزب صوت الفلاحين

فيصل التبيني

مجلس نواب الشعب
الواردات
18 جانفي 2019

الجمهورية التونسية
وزارة التجارة

الموضوع: حول سؤال تقدم به السيد النائب المحترم فيصل التبيني حول فقدان مادة السميد

أتشرف بمدكم بالمعطيات التالية:

1 – تطور كميات القمح الصلب و السميد :

		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القمح صلب (م.ق)		9,8	10,5	10,2	10,4	10,97	11,25	12,24	11,75	12.077
السميد	الكمية (م.ق)	6,9	7,4	7,12	7,3	7,7	7,9	8,6	8,2	8,45
	نسبة التطور %		7.14	2.9-	2	5.5	2.6	8.8	-4,65	3,05

2- تطور دعم السميد :

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الدعم (م.د)	284,5	392,7	434,4	459,7	504	781,4	573	543,9	651,4
نسبة التطور %		38	10,6	5,8	9,6	55,1	-27	-5,1	19,8

3- نسبة كمية السميد المستعمل بطرق غير شرعية (الممارسات المتعلقة بمادة السميد):

- **انتشار استعمال السميد من قبل المخابز من الصنف ج والمخابز غير المصنفة، بسبب تدني مستوى أسعاره مقارنة بأسعار الفرينة الرفيعة (39.800 د/ق مقابل**

51.200 د/ق للفرينة الرفيعة)، واستعماله لصنع وترويج عديد الأصناف من الخبز الخاص Pains spéciaux ومن الحلويات بأسعار حرة.

- إستعمال السميد المدعم في التغذية الحيوانية او في صنع المرطبات و بعض أصناف الخبز الخاص: (تعادل كميات السميد المدعم ما يقارب استهلاك فرديا سنويا ب ~ 54 كغ مقابل استهلاك اسري ب~ 15 كغ حسب نتائج المسح الوطني للاستهلاك و الإنفاق (2015))

- تدني أسعار بيع السميد مقارنة بالأسعار المتداولة للأعلاف في السوق الداخلية (السداري والشعير)، شكل عاملا أساسيا ودافعا للتلاعب بهذه المادة على مستوى وحدات إنتاج الأعلاف وعلى مستوى تجار الجملة لترويجه في شكل أعلاف حيوانية.

- تطور استخدام مادة السميد لإنتاج الخبز التقليدي (الطابونة والملاوي وعديد النوعيات الأخرى من الخبز...، وذلك نتيجة انتشار ظاهرة الطابونة (القصديرية)، في مختلف الجهات والتي تلقى رواجا بالرغم من عدم توفر الحد الأدنى من الشروط الصحية في المحلات التي تتعاطى هذه الأنشطة ، والتي تروج منتجاتها بأسعار حرة (ما بين 400 و 500 مليم /للخبزة).

- منح تخفيضات في الأسعار أو امتيازات عينية وعدم احترام الأسعار المصادق عليها من قبل الإدارة حيث بلغت الأسعار المتداولة لمادة السميد ما بين 30 و32 د/ق مقابل أسعار بيع للعموم مصادق عليها محددة بـ 39.800 د/ق.

أهمية حجم الموارد المخصصة لدعم مادة السميد والمقدرة بـ 651,4 م د سنة 2018 وأهمية الكميات المستخدمة في غير الأغراض المخصصة لها 3.95 م ق، تتطلب التعجيل باتخاذ حزمة من الإصلاحات قصد ترشيد الدعم وتصويبه نحو الإستهلاك الأسري دون سواه.

4. الإجراءات المتخذة لوضع حد للتجاوزات المرتكبة في توزيع السميد :

إرساء نظام معلوماتي (تطبيقة معلوماتية) لمراقبة منظومة القمح الصلب المدعم يربط بين مختلف المتدخلين من ديوان الحبوب والمطاحن والإدارة ويمكن من متابعة استهلاك هذه النوعية من الحبوب ومشتقاتها على مستوى مختلف المراحل :

- **التزود والتحويل والترويج على مستوى المطاحن لتدقيق نسب التحويل الحقيقية.**
- **التزود والترويج على مستوى تجار الجملة وبقية المتدخلين.**

- **معالجة الفوارق السعرية والتشوهات والإعداد للتعديل التدريجي للأسعار**

- **الاستعمال الأسري** : التعديل تدريجي للأسعار وتعليب كل الحاجيات في أكياس ذات 1 كلغ و 5 كلغ وفرض التنصيص على الكيس على كلفة الدعم.
- **الاستعمال المهني** : التعديل التدريجي للأسعار في مرحلة أولى ضبط سعر بيع من المطاحن بـ70 د/ق، والاقتراب تدريجيا من حقيقتها (السعر الحقيقي للسميد: 117د/ق مقابل سعر بيع من المطاحن حالي محدد منذ سنة 2007 بـ 39.800 د/ق).
- **المواد البديلة** : الترخيص في صنع وترويج سميد حر من القمح غير المدعم، مع توظيف الأداء على القيمة المضافة وتحديد أسعاره في مرحلة أولى ثم تحريرها لاحقا.
- النظر بالتنسيق مع المهنيين في جدوى توفير صنف جديد من السميد على أساس :
  - تخصيص حاجيات بـ2,5م ق من السميد PS-10 للعجين الغذائي والكسكسي.
  - توفير صنف جديد من السميد PS-7البقية الاستعمالات : سميد أقل جودة:

التوعية والتحسيس :

وضع برنامج اتصالي لرفع الوعي لدى المستهلك ولدى الرأي العام حول أهمية النفقات المخصصة لدعم السميد، وضرورة التحكم فيها وتصويب الدعم نحو مستحقيه وترشيده.

المراقبة الاقتصادية

حملات 07 و08 و20 و21 ديسمبر 2018			
فرق	زيارات	مخالفات	حجز/طن
166	2979	280	221.95
حملات 02 و 04 نوفمبر 2018			

فرق	زيارات	مخالفات	حجز/طن
16	60	47	187.5
المجموع			
182	3039	327	409.45

المحجوزات من السميد والعجين الغذائي"

2018	المحجوز
الكمية/ طن	1004
2019	
الكمية/ طن	89

.5.هل فكرتم في اعداد مشروع قانون لتنظيم كل المهن المتدخلة في مسالك التوزيع مع التنصيص على عقوبات مالية وبدنية صارمة (الإصلاحات المقترحة) :

تم اصدار القانون المتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار (قانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرخ في15 سبتمبر 2015) والذي يهدف إلى ضبط الأحكام المتعلقة بحرية الأسعار وتحديد القواعد المنظمة لحرية المنافسة بما يضمن التوازن العام للسوق والنجاعة الاقتصادية ورفاه المستهلك. ويضبط لهذه الغاية الالتزامات الموضوعة على كاهل المنتجين والتجار ومسدي الخدمات والوسطاء والرامية إلى ضمان شفافية الأسعار والقضاء على الممارسات الاحتكارية والزيادات غير القانونية في الأسعار ودرء كل ممارسة مخلة بقواعد المنافسة بما في ذلك الممارسات والاتفاقات التي تتم خارج البلاد وتترتب عنها آثار ضارة بالسوق الداخلية...

6. هل فكرتم في إنعاش المجلس الوطني للخدمات

أتشرف بافادتكم بما يلي:

- إحداث المجلس الوطني للخدمات في 26 جوان 2006 بمقتضى الأمر عدد 1826 ، أُوكلت له مهمّة رصد التطوّرات في قطاع الخدمات بمختلف مجالاته على

المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، والتنسيق بين مختلف الأطراف المتدخّلة واقتراح الخيارات والتدابير والإجراءات الملائمة للرفع من مساهمته في الدورة الاقتصادية الوطنيّة

- يجدر التذكير في البداية بأنّ المشمولات المنصوص عليها بالأمر المحدث للمجلس (إنجاز الدراسات والإحصائيات والتحاليل الضرورية لرصد واقع القطاع وإستشراف التطوارات، ووضع برامج تأهيل وتنفيذها...) تعكس أهمية قطاع الخدمات وضرورة إيلائه العناية اللازمة لتعزيز دوره في الإقتصاد الوطني. إلاّ أنّه للأسف لم ترصد أي تمويلات خاصة لتأهيل قطاع الخدمات (على غرار برنامج تأهيل الصناعة مثلا الذي يموله صندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية).
- وما تمّ إنجازه بعنوان برنامج تأهيل الخدمات إلى حدّ هذه الساعة، أعتمد كليا على تمويلات في إطار التعاون الدولي ضمن برامج الدعم الفني. ولا تمثل هذه التدخلات برنامج تأهيل متكامل ومتواصل بل تمكن فقط من تقديم دعم ظرفي ومحدود في شكل مساعدات فنية (assistance technique) (تقديم الخبرة، مرافقة، إجراء دراسة تشخيصية...).
- كما أن المجلس الوطني للخدمات يعقد جلساته بانتظام مرة كل سنة آخرها كانت بتاريخ 26 ديسمبر 2016. وخصصت الجلسة لتقييم نتائج التأهيل في :
- **قطاع الصحة :**
  - 31 مؤسسة صحية (خاصة وعمومية)
  - دعم الهيئة الوطنية للتقييم والاعتماد في المجال الصحي للاعتراف بها دوليا
- تأهيل 292 مؤسسة ناشطة في قطاع الخدمات : 21 % في قطاع النقل واللوجيستيك، 27 % قطاع تكنولوجيات الاتصال والمعلومات، 25 % الخدمات المتصلة بالسياحة والصناعات التقليدية و 27 % الخدمات المهنية
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة 274 مستشار محلي و278 إمرأة صاحبة أعمال في ميادين التصرف المالي، القيادة، التسويق الرقمي، التشخيص المالي...
- دعم 9 منظمات المهنية تنتفع ببرنامج المساعدة الفنية الذي يتضمن ثلاث مراحل (التشخيص، ضبط مجالات الدعم ووضع خطة عمل في الغرض). وفي هذا الإطار تم

وضع نظام إدارة الجودة ISO 9001-2015 لفائدة "كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية – CONECT".

- هذا وقد أوصى المجلس خلال دورته الأخيرة بعقد اللجان الفرعية للنظر في آليات تنفيذ برنامج عمل إستراتيجية تطوير الخدمات (من محاوره الإصلاحات التشريعية) مع السعي لإيجاد التمويلات اللازمة لذلك.
- مع الاشارة إلى أن إصدار النصوص الاقتصادية القانونية يعود إلى الوزارات القطاعية المعنية.

ولمزيد الاطلاع على تفاصيل الانشطة المنجزة من قبل المجلس الوطني للخدمات وتنفيذ مختلف مكونات برنامج دعم القدرة التنافسية لقطاع الخدمات يمكن زيارة موقع الواب الرسمي www.pacs.gov.tn وصفحة الفايس بوك الرسمية PACS.